رئيس الجمهورية يتلقى برقيتي شكر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله وولي عهده

صنعاء / سبأ :

تلقى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية برقية شكر جوابية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، ردا على برقية التهنئة التي بعث بها فخامته إليه بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية جاء فيها :-

صاحب الفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يطيب لي وقد تلقيت تهنئتكم بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية أن أعرب لفخامتكم عن خالص الشكر والتقدير على ما عبرتم عنه من مشاعر طيبة ودعوات صادقة متمنيا لفخامتكم موفور الصحة والسعادة ولشعب اليمن الشقيق التقدم والازدهار ولفخامتكم تحياتي وتقديري.

كما تلقى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية برقية مماثلة من أخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة جاء فيها :

صاحب الفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

يسرني وقد تلقيت تهنئتكم بمناسبة اليوم الوطني للملكة العربية السعودية أن أشكر فخامتكم على ما عبرتم عنه من مشاعر طيبة ودعوات صادقة ،راجيا لفخامتكم موفور الصحة والسعادة ولشعب اليمن الشقيق التقدم والرخاء .

شملت الأسماك والبن والعطور

484 مليون ريال قيمة الصادرات اليمنية لشهر سبتمبر الماضي عبر عدن

عدن / سبأ:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات الوطنية من الأسماك والأحياء البحرية المتنوعة والبن والعطور عبر مينائي عدن والحاويات ومطار عدن الدولي خلال سبتمبر الماضي 484 مليون ريال.

وذكر عبد الله سالم الرماح نائب مدير عام الغرفة التجارية والصناعية بعدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبا/ أن قيمة الصادرات السمكية بلغت 125 مليوناً و451 ألف ريال فيما بلغت قيمة صادرات البن 55 مليوناً و451 ألف ريال وصادرات نخالة القمح 294 مليوناً و909 آلاف ريال والعطور ثمانية ملايين و498الف ريال.

وأشار إلى أن تلك الصادرات شملت12 بلداً تصدرتها مصر وماليزيا والإمارات العربية المتحدة ومن ثم اسبانيا والصين واليابان وسورية.

شملت حوالي (10) آلاف حالة من الأسر الفقيرة والمحتاجة في المحافظة

مؤسسة الصالح تدشن برنامج مساعداتها الغذائية

توزيع المواد الغذائية على المحتاجين

عدن / وداد شبيلي :

تصوير / محمد عوض:

دشنت مؤسسة الصالح الاجتماعية الخيرية مساء أمس برنامج مساعداتها الغذائية خلال هذا الشهر الكريم والتي تشمل حوالي عشرة آلاف حالة من الأسر الفقيرة والمحتاجة والمعتمدة في قوائم المؤسسة، حيث جرى توزيع المساعدات في مركز 7 يوليو بمديرية الشيخ عثمان، وبحضور الأخ / أحمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن.

وفي حفل التدشين ألقى الأخ المحافظ كلمة أشاد فيها بالدور الذي تقوم به مؤسسة الصالح الخيرية في العديد من المجالات ومنها مجال توزيع المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة والمحتاجة للتخفيف من حالات الفقر بالإضافة إلى توزيع كسوة العيد والأضاحي والحقائب المدرسية، داعياً أهل الخير إلى الاقتداء بهذه المؤسسة والدور الذي تقوم به بمساعدة الأسر الفقيرة وتحسين مستوى أوضاعهم المعيشية.

وأوضح الأخ / أحمد الغيل مدير مؤسسة الصالح الخيرية إن المؤسسة تعمل حالياً على توسيع نطاق نشاطها لتشمل كافة المديريات في المحافظة وتقوم حالياً خلال هذا العام باعتماد آلية جديدة للتوزيع وفقاً للكشوفات التي أعدتها ومنها اعتماد (70%) من حالات الرعاية الاجتماعية و(30%) من واقع المديريات في المحافظة.

مدير عام مكتب الاستثمار في لحج لـ(14 أكتوبر):

تنفيذ مشروع إنتاج العصائر والمشروبات الغازية العام القادم بكلفة ثلاثة مليارات

لحج / عادل قائد :

أكد الأخ / نزيه عبدالعزيز الشعبي مدير عام مكتب الهيئة العامة للاستثمار في لحج أن محافظة لحج تتباهى بمزاياها وخصائصها الاستثمارية وذلك بوفرة خاماتها ومواردها الطبيعية التي تبشر بقيام نقلة صناعية واستثمارية قادرة على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، داعياً رجال الأعمال والمستثمرين للاستثمار في هذه المحافظة الواعدة.

وأشار الى أن المحافظة ستوفر للمستثمرين كافة التسهيلات وفقاً والمزايا التي كفلها قانون الاستثمار وتوجيهات فخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح – حفظه الله – وقيادة الهيئة والمحافظة.

وأضاف في تصريح خاص لـ (14 أكتوبر) بأن عدداً من المشاريع ستنفذ في المحافظة منها مشروع إنتاج العصائر والمشروبات الغازية الذي بدأت الأعمال الإنشائية فيه وتنفذه شركة عدن للمرطبات ويقع في منطقة الشقعة مديرية تبن وبكلفة (3) مليارات و(567) مليون ريال.

وقال : إن التنفيذ الفعلي لهذا المشروع سيبدأ – إن شاء الله – في أكتوبر من العام القادم.

وأعلن الأخ مدير عام الاستثمار بأن هناك ستة مشاريع استثمارية ستنفذ في مختلف القطاعات الإنتاجية بكلفة مليار و(700) مليون ريال ستعمل على توفير (225) فرصة عمل للشباب وستكفل تشغيل أياد عاطلة.

وأشاد الأخ / نزيّه الشعبي مدير عام الاستثمار في لحج بتعاون السلطة المحلية ممثلة بالأستاذ / عبدالوهاب الدرة محافظ المحافظة والأخ / علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المحلي اللذين يعملان على تذليل الصعوبات أمام المستثمرين.

حدث وحديث

الرئيس والمتشدقون بحقوق المرأة

د. رخصانة محمد إسماعيل

تؤكد معطيات الواقع العربي الاجتماعي والثقافي أن هناك تراجعاً ملموساً يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة العربية في الحياة النيابية والبرلمانية .. على الرغم من أن الجهود المبذولة من قبل المرأة العربية وهيئاتها النسائية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في حقل حقوق الإنسان ، تضع هذه المسألة في أولويات برامجها منطلقة في ذلك من الصكوك والمواثيق والعهود العربية والدولية الموقعة عليها من قبل الدول العربية كافة ... كما أن القراءة الصحيحة للنصوص القرآنية في هذا المجال – بعيدا عن الفتاوى والاجتهادات الموغلة في التخلف – تمنح المرأة المسلمة والعربية هذه الحقوق الإنسانية .

تحليل الموقف :

إن قضية المشاركة السياسية للمرأة العربية – عامة واليمنية خاصة في الانتخابات تبرز كواحدة من أهم القضايا في إطار المنظومة الديمقراطية ، التي بدأت تباشيرها تعم المنطقة العربية مع منتصف التسعينات من القرن الماضي ، أدت بدورها إلى بروز واقع جديد في الحراك السياسي شهدته بعض الدول العربية منها التعددية السياسية والرأي والرأي الآخر .

وفي هذا المضمار يأتي ظهور العديد من التيارات السياسية الدينية كأحد أهم معالم هذا الحراك السياسي ، الذي بدوره عكس نفسه على مجمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في واقعنا العربي .. كما جاء انعكاس ذلك واضحاً في التراجع لقضية المرأة العربية ، التي شهدت مشاركة فاعلة ومؤثرة خلال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، والتي تعود أسبابها إلى السياسات التي اتبعتها الأنظمة الوطنية – الشمولية – والتي ساهمت كثيرا في منح المرأة العربية حقوقها وفقاً لواقع وظروف تلك المراحل التي عاشتها معظم الدول العربية .

وتدل المؤشرات أن نسبة مشاركة المرأة تتراجع مع مرور الزمن وربما يعود هذا إلى الوعي الاجتماعي التقليدي السلبي الذي لا يزال يحكم كثيراً من الشرائح الاجتماعية بما فيها الأحزاب حتى تلك التي تتشدق كثيراً بحقوق المرأة وضرورة مشاركتها السياسية، إذ أدت رتابة الحياة الحزبية و تكلس العملية السياسية إلى عدم تطوير آليات العمل السياسي الذي يدفع بالمرأة والمجتمع نحو تفعيل العملية السياسية ومشاركة المرأة فيها.

وكانت بعض الأحزاب السياسية والمنظمات والهيئات المهتمة بمشاركة المرأة السياسية قد أجرت حوارات ونقاشات موسعة حول دور الأحزاب في دعم المرأة في الترشح لعضوية البرلمان والمجالس المحلية خلال الفترة الماضية، على أمل زيادة مشاركتها في الحياة السياسية، وذلك لن يتأتى إلا عبر التقويم والمراجعة الشاملة للتجربة الديمقراطية وإعادة النظر في نظام الانتخابات وشكل الحكم بما يضمن التفاعل الحقيقي للديمقراطية والتقليل من شدة المركزية ومنح المحافظات صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها.

وأظهرت الدورة الانتخابية لعام 1997 تراجع ترشيح النساء إلي 19 مرشحة مقارنة بعام 1993 والذي كان 41 مرشحة . ولم يفز في انتخابات 1997 النيابية إلا امرأتان فقط . وفي انتخابات 2003 النيابية فازت امرأة واحدة فقط . والحال لا يختلف بالنسبة لانتخابات السلطة المحلية ، ونتائج الانتخابات المحلية لعام 2001 تشير إلى فوز 27 امرأة (0.4%) مقابل 7032 رجلاً (99.6%)

أن المشاركة السياسية للمرأة في ظل رفع مستواها المادي وتأثيرها الفاعل في التنمية هو تجسيد للحرية السياسية وتطبيق للحقوق الأخرى للمرأة وخصوصاً القانونية . كما أن وصول المرأة إلى مركز القرار، فعليا وليس شكليا، سيفتح أمامها مجالا لصيانة حقوقها الأخرى المشروعة في الدستور وضمانا لممارستها الفعلية لكل حقوقها ويمنحها مقدرة على التحكم والسيطرة على المجالات الأخرى بما يضمن لها حقوقا متساوية . أن قدرة المرأة على المشاركة السياسية الفعلية سيمكنها من الإسهام في صنع القرارات في جميع المجالات من خلال مشاركتها في التشريع ورسم السياسات العامة ، بما يضمن مصلحتها ومصلحة الأسرة والمجتمع ويؤمن إدماج قضاياها في الخطط التنموية . أن الاعتراف بالمساواة التامة بين المرأة والرجل ، في التشريع وتطبيقه ، يمكنها من رفع المعوقات المعرقلة لتمتعها الفعلي بكافة حقوقها ،إسهامها الفعال في بناء المجتمع .

لقد بادر المؤتمر الشعبي العام بتثبيت قائمة 15 % في هيئاته العليا اللجنة العامة واللجنة الدائمة وبذل جهود مضنية لتثبيت هذه النسبة أثناء الانتخابات البرلمانية والمحلية وذلك بالتنسيق مع الأحزاب الأخرى ولكن عندما تحيّ ساعة الصفر تتناسى الأحزاب هذه الاتفاقيات والعهود وتبحث عن المصلحة الخاصة متناسية قضية المرأة وتمكينها السياسي .

وقد فاجأنا الرئيس بمبادرته الجديدة والمتضمنة نقاطا عديدة من بينها تخصيص نسبة 15 % للمرأة في البرلمان . والسؤال كيف يمكن ضمان هذه النسبة هل بالتنافس المفتوح بينها وبين الرجل أم ضمن قواعد الكوته المعروفة والتي تعطي فرصا أضمن لوصول المرأة إلى البرلمان وخاصة في الواقع الذكوري المسيطر على كافة مقاليد الحكم والسلطة .

لذلك أرى دراسة مشروع الكوته النسائية التي وضعتها اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة بنشاط المرأة وتمكينها وتطبيقه في الانتخابات النيابية القادمة .

مديرة مركز المرأة للبحوث والتدريب – جامعة عدن

تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص

انتقدت موقف احزاب

في مزيد من المشاركة السياسية الحقيقية من خلال منحها 45 مقعداً في مجلس النواب يكون مخصصاً للمرأة اليمنية إضافة إلى تلبية الحاجة الملحة لنا اليوم في مزيد من التطور في مجال الحكم الرشيد من خلال منح المبادرة الانتقال إلى مرحلة الحكم المحلي في اليمن ناهيك عن أن فخامة الأخ الرئيس قد أراد أن يقدم نفسه ليتحمل كل هموم أبناء شعبه ويتحمل المسئولية الوطنية كاملة من خلال مطالبته في المبادرة أن يتحول النظام إلى نظام حكم رئاسي وهذا النظام في الحكم معمول به في أكبر الدول الديمقراطية العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر إذا فما العيب في ذلك!! وكذلك تخفيض المدة الزمنية لتولي رئاسة الجمهورية إلى 5 سنوات بدلاً من 7 سنوات وأن تكون لدورتين رئاسية فقط للشخص إضافة إلى أن المبادرة تحمل في طياتها أن يكون النظام البرلماني والتشريعي في اليمن من غرفتين برلمانية وتشريعية منتخبة.

وأضاف اللهبي: ولا شك أن هذه المبادرة تعتبر نقطة تحول تاريخية للانتقال لمسار العمل السياسي والديمقراطي في اليمن ومثلت بالتالي أي هذه المبادرة نقلة نوعية للنظام السياسي والديمقراطي الحضاري في الجمهورية اليمنية وستنقل اليمن إلى مصاف الدول المتقدمة ديمقراطياً.

وانتقد عضو مجلس النواب بشدة تلك المواقف المتشددة والمتصلبة للمشترك إزاء هذه المبادرة وقال أن مثل هذه القوى الحزبية مع الأسف أصبحت اليوم منحرفة عن العمل الوطني البناء وأصبحت مستجيبة لرغباتها ونزواتها في الوصول إلى الحكم حتى ولوعلى حساب الوطن ولن يراعي إلة ولا ذمة في حق الوطن في سبيل الوصول إلى كرسي الحكم وبس دون أي اعتبارات وطنية لذلك وأصبح الأهم لديهم اليوم هو الوصول إلى السلطة حتى ولو كلفهم ذلك خيارات أقرب إلى الخيانة الوطنية مع الأسف ومن جهته قال معمر الارياني رئيس الاتحاد العام لشباب اليمن: دعني هنا في البداية أقول لهؤلاء أن هناك حقيقة يجب أن يعلموها أن فخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الصادق الأمين مع شعبه وأمته وباني نهضتها الحضارية وموحد شعبه قد خبره شعبه وعرفه قائداً وزعيماً مناضلاً وفياً ولم يقل يوماً من الأيام قولاً لم يتحول إلى فعل وإنجاز حقيقي ملموس وعليه فإن جميع أبناء شعبه وبكل منظماته وفعالياته السياسية والحزبية قد أصبحوا جميعاً وكصوت رجل واحد يقفون اليوم صفاً واحد إلى جانب مبادرة فخامة الأخ الرئيس التاريخية وأن المشترك بالتالي برفضة جملة وتفصيلا للمبادرة وعدم قبوله حتى بمجرد الحوار لن يسبب لنفسه إلا مزيداً من العزلة الجماهيرية وسوف يزيده ذلك إفلاساً سياسياً وفقراً جماهيريا بما تعنيه هذه الكلمة هذا أولاً وأما ما يتعلق بمزايا هذه المبادرة التاريخية لفخامة رئيس الجمهورية لاشك أنها مبادرة قد أتت في وقت مناسب لتطبيقها على الواقع العملي في مجال تطوير النظام السياسي والديمقراطي في اليمن وأن هذه المبادرة لاشك ستنقل اليمن إلى مصاف الدول العظمى ذات التقدم الديمقراطي وأضاف معمر الارياني ولاشك أننا هنا عندما نقول Nلن فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية قد صدق شعبه في كل ما قاله والتزم به فإن هذه المبادرة تأتي تنفيذاً للبرنامج الانتخابي للرئيس وهو البرنامج العملي للحكومة والبرنامج العملي لكل مواطن يمني شريف إضافة إلى أننا هنا يجب أن لا ننسى أهم الإنجازات عبر مسيرة الخير والعطاء لهذا الزعيم الصادق الأمين على كل مصالح أمته وشعبه وأذكرها على سبيل المثال أننا وعلى الصعيد الاقتصادي فقط مثلاً كنا في اليمن وبعد حرب الردة والانفصال لا نملك في البنك المركزي اليمني من احتياطي مالي فقط 100مليون دولار وها نحن وفي المرحلة الراهنة أصبحنا في اليمن نملك احتياطي مالي 7 مليارات دولارأو لم يكن ذلك من الإنجازات المحسوبة لفخامة الأخ الرئيس!! إضافة إلى أن الدين على اليمن بعد 1994م بلغ 11 مليار دولار وانظروا وتذكروا جميعاً ذلك أن اليمن اليوم أصبحت من أقل الدول العربية مديونية أو ولم يأت ذلك بجهد وإصرار وقيادة حكيمة هي قيادة قائد مسيرة الخير والعطاء لفخامته وعليه فإنني ومن هنا أقول وباسم كل أعضاء المجلس المركزي لاتحاد شباب اليمن أوالذي يمثل "المجلس" كل شباب اليمن أؤيد وأبارك هذه المبادرة ونقول لفخامة رئيس الجمهورية كشباب أننا معك فسر بنا نحو التقدم والازدهار ونحو الإصلاح ومكافحة الفساد والمفسدين ياخير قائدا وفي وصادق وأمين هكذا عرفناك وبهذا يجب أن نكون من تقود سفينة نجاتنا إلى بر الأمان.

فيما قالت الأخت / رضية عبد الله ناشطة حقوقية أن مبادرة رئيس الجمهورية المتعلقة بتطوير النظام السياسي في اليمن والتي أنصف فيها المرأة اليمنية بمنحها 15% في الهيئات العينية والمنتخبة لاشك قد أتت ملبية كل طموحاتنا نحن كقطاع نسائي في اليمن ونحن ممتنون لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح على ذلك كثيراً ونشعر أن كأول زعيم يمني وعربي أعطى المرأة حقوقها في المشاركة السياسة الفاعلة وحقق لها حلمها في ميدان العمل السياسي ومكنها ومنذ وقت مبكر في تنبوؤ المناصب السياسية العليا كوزيرة وكمدير عام ورئيسة هيئة وكعضوة في مجلسي النواب والشورى إلا أننا ومقابل هذه فرصتنا نجد من يقف لنا بالمرصاد ومن قبل بعض القوى الحزبية التي رفضت هذه المبادرة ونحن كنساء ننتقد هذه المواقف المتشددة من قبلهم ونرجو أن يعيدون النظر في مواقفهم هذه التي لن تخدم إلا أعداء اليمن وتلبي مخططاتهم القذرة التي لا تريد لليمن أي استقرار سياسي أو إصلاح أو أمن اقتصادي أو استقرار أمني مع الأسف.

ومن جهتها قالت الأخت رباب حنش خريجة كلية الإعلام جامعة صنعاء / لقد سعدنا كثيراً كنساء يمنيات بهذه المبادرة التي أعادت للمرأة اليمنية اعتبارها اليوم ومنحتها 15 %وبهذا تكون هذه المبادرة قد جعلت اليمن يدخل ضمن 83 دولة متقدمة منحت نظام الكوته للمرأة فيها ونحن فخورات بهذه المبادرة إلا أننا وبقدر ما نحن سعداء بها فهناك ما ظهر على الساحة من يعكر علينا فرصتنا بمبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح إلتي أنصفتنا كنساء حرمنا من حقوقنا ردحا من الزمن وأقصد هنا أن القوى الحزبية التي ناصبت العداء للمبادرة قبل أن تجلس إلى طاولة الحوار مع شركائهم السياسيين لمناقشتها وبدون أي مبررات فهؤلاء اليوم يقفون ضد حقوق المرأة اليمنية السياسية ويتصدون لكل حق في ميدان العمل السياسي يمكن أن تحصل عليه المرأة اليمنية فهم أي هذه القوى الحزبية التي ترفض المبادرة قد عودونا على أنهم من أصحاب الفقه التكفيري السياسي لحقوق المرأة السياسية مع الأسف الشديد.

ومن جهتها قالت الأخت / أروى حنش أيضاً خريجة كلية الإعلام بجامعة صنعاء / أن هذه المبادرة من قبل فخامة الاخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية يحفظه الله تأتي ولأول مرة كمبادرة سياسية منصفة للمرأة اليمنية وهي مبادرة شجاعة وكريمة ونحن بدورنا هنا كفتيات نناشد بقية القوى الحزبية التي ترفض المبادرة إلى التعقل وعدم الإقدام على ذلك لأن المبادرة بقدر ما هي مبادرة وطنية للإصلاح وتطوير النظام السياسي في اليمن بشكل عام هي أيضاً بالنسبة لنا كقطاع نسائي أصبحت أهم مبادرة تاريخية تعترف لنا بكل حقوقنا في المشاركة السياسية وعليه نرجو من أعداء المرأة وأقصد هذه القوى الحزبية الرافضة للمبادرة أن تعود إلى رشدها وأن تقف إلى جانب هذه المبادرة وإلا فإنها ستذهب هذه الأحزاب بنفسها إلى إعلان المعاداة الصريحة لحقوق المرأة.

فيما اعتبر / محمد الجدري رئيس اتحاد نقابات عمال اليمن مبادرة فخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تأتي تتويجاً حقيقياً لمشروعه الحضاري الديمقراطي الذي أسس مداميكه فخامة الأخ الرئيس صانع نهضة اليمن الحضارية وموحدها ويضيف الجدري وأنا أعتبر هذه المبادرة التاريخية أنها تمثل اليوم المرحلة الثالثة من مراحل الإصلاح السياسي وتطوير نظام العمل السياسي لليمن حيث تأتي هذه المبادرة ملبية لكل طموحنا في عملية مسيرة الإصلاح وما هي اليوم إلا ترجمة حقيقية تجسد وتعكس مصداقية قيادتنا السياسية وتكشف عن الإرادة السياسية الحقيقية في تحقيق أهداف مشروعنا الحضاري الديمقراطي والتي من خلاله ستنتقل اليمن إلى مصاف الدول المقدمة ديمقراطياً وستصبح اليمن في المجال الديمقراطي في مصاف الدول المنافسة ديمقراطياً على المستوى الإقليمي والدولي ولاشك أن مثل هذه المبادرة ستحقق لليمن سبق في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان وإشراك المرأة في كل ميادين العمل والحياة السياسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

أحمد مساعد حسين

من قضاياهم أو كل مايتعلق بتظلماتهم.

وقال محافظ ريمة في تصريح خص به" 14 أكتوبر" بما أننا نتفهم لهذه الاستحقاقات القانونية ونعمل مع بقية أجهزة الدولة لمعالجتها وحلها وفقاً للقنوات المتعارف عليها.. بنفس الوقت نرفض رفضاً باتاً وقاطعاً تسييس هذه المطالب من قبل البعض بهدف المكايدة السياسية.

وأضاف أن على المعارضة تحمل مسؤوليتها الوطنية والالتزام بقواعد وآداب النهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة واحترام إرادة الناخب عبر صناديق الاقتراع فهو السبيل الوحيد والمتاح للوصول للسلطة، وغير ذلك مرفوض وغير مقبول وسيقف كل الشرفاء والوطنين صفاً واحدا ضد المتشككين في عظمة وخير وحدتنا المباركة واستغرب محافظ ريمة من الموقف غير المسؤول للأحزاب اللقاء المشترك للجلوس للحوار ومن المبادرة التاريخية لفخامة الرئيس وقال إن رفضهم للحوار يعبر عن افلاسهم السياسي وبعدم جديتهم لتبني المصالح العليا للوطن والدولة لاتنكر وجود مشاكل اقتصادية وتسعى لحلها من خلال إشراك الجميع لوضع الحلول بما فيهم المعارضة الذي تسير في الاتجاه المعاكس لمصالح الوطن.

وأفاد بأن المبادرة التاريخية لفخامة الرئيس تكمن أهميتها في التوجه الصائب نحو التحول في النظام السياسي إلى آفاق رحبة بهدف تعزيز وتطوير مصفوفة الاصلاحات التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس حفظه الله من خلال تقليص فترة الحكم الرئاسية من 7 سنوات إلى 5 والبرلمانية من 6 سنوات إلى 4 سنوات وانتخابات المحافظين ومدراء العموم وتوسيع المشاركة الشعبية وتحتوى مبادرة فخامة الاخ الرئيس على قضايا موضوعية فموقف أحزاب اللقاء المشترك غير موضوعي ويفتقر إلى المصداقية ونحن كمؤتمر شعبي عام سوف نقدم هذه المبادرة للشعب من خلال الاستفتاء عليها وهو المرجعية وصاحب الكلمة العليا.

وأكد اللواء أحمد مساعد حسين محافظ ريمة 1 مواصلة الخطوات المشاركة لمختلف المشاريع بمحافظة ريمة وأثنى على جهود الدولة في إجراءاتها بحق المظاهر المسلحة الغير حضارية مجدداً التأكيد على ضرورة تعزيز النهج الديمقراطي للتداول السلمي للسلطة برحاب وطن الثاني والعشرين من مايو.

عبدالله غانم : أربعة

وقال: إن المبادرة مطروحة للرأي العام لاغنائها بالآراء والملاحظات والمناقشات الجادة لبلورة رؤية ومشروع وطني واضح حول ما تضمنته من أهداف وإصلاحات دستورية، مشيراً إلى أن الرأي الأول والأخير سيكون للصندوق الذي سيقول الشعب كلمته في استفتاء شعبي واسع .

واستغرب موقف بعض أحزاب المعارضة في اليمن المنظوية بالمشترك من هذه المبادرة على الرغم من تبنيها لبعض مطالب هذه الأحزاب–حد تعبير غانم. متسائلاً: ما الذي يريده المشترك من عدم قبوله بالحوار والجلوس لوضع النقاط على الحروف ؟.

رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر استعرض في هذا التصريح محاور مبادرة رئيس الجمهورية والتي قال بأنها تتكون من أربعة محاور.

المحورالأول: هو محور شكل النظام السياسي ، وقال غانم "في هذا المحور المبادرة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية كبيرة في شكل النظام السياسي والانتقال بهذا النظام مما هو قائم من نظام مختلط بين النظام البرلماني والرئاسي إلى نظام رئاسي كامل، ويستتبع ذلك تغيير كبير في هياكل السلطة.. فمثلاً في ظل النظام الرئاسي الكامل لا يوجد هناك مجلس وزراء أو رئيس وزراء، وإنما رئيس الجمهورية هو الذي يقوم بقيادة مهام السلطة التنفيذية بكاملها، ولا يسأل في ذلك أمام البرلمان.. وطبيعي تبقى بقية الأحكام انه منتخب من الشعب مباشرة لفترة دورتين ، مدة كل دورة خمس سنوات بدل أن كانت سبع سنوات ، وكذلك بالنسبة لمجلس النواب فستكون مدته أربع سنوات بدلاً من ست سنوات.

ويضيف رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر "أما المحور الثاني فهو محور السلطة المحلية وفي هذا الصدد ترتكز المبادرة على ما سبق أن تحقق من نجاح كبير في تجربة السلطة المحلية، وقيام المجالس المحلية المنتخبة وهيئاتها الإدارية فقد حان الوقت لكي يتم الانتقال بهذه التجربة إلى مستوى اعلي، ومستوى متقدم، هو نظام الحكم المحلي الذي يكفل وجود صلاحيات وإمكانيات اكبر لأجهزة السلطة المحلية في حل مشاكل الناس وتنفيذ مهام التنمية في جميع المحافظات والمديريات، ويتضمن بطبيعة الحال انتخاب المحافظين ومدراء عموم المديريات.

وتابع غانم "أما المحور الثالث فهو النظام الانتخابي فكما سبق أن فهمنا انه كانت هناك انتقادات دائما حول اللجنة العليا للانتخابات وحول جداول الناخبين، وحول عدم حيادية اللجنة العليا للانتخابات، فتم في العام الماضي بالاتفاق مع جميع الأحزاب أن تكون اللجنة العليا للانتخابات مكونة من القضاة وذلك يضمن حيادية اللجنة العليا، وسلامة إجراءاتها الانتخابية بحيث تحل الثقة في جداول الناخبين، وفي إجراءات العملية الانتخابية محل التشكيك ، وعلى هذا الأساس جاء المقترح بأن تتكون اللجنة العليا للانتخابات من قبل القضاة، وهذا بطبيعة الحال لن يتطلب تعديلاً دستورياً، وإنما سوف يتطلب تعديلاً في قانون الانتخابات أما ما يتعلق بالمحور الأول او المحور الثاني فهو يتطلب تعديلاً دستورياً".

ويبين عبدالله غانم المحور الرابع في المبادرة بالقول انه "محور المرأة وهو محور اجتماعي مهم ، فكما نعرف لأن المرأة هي مقياس حضارة الشعوب، وكلما أعطينا للمرأة حقوقاً متزايدة أدى ذلك إلى إحداث دفعة جديدة للمجتمع بكامله في سبيل التقدم والرقي، وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة لتصنع نسبة ٪15 من مقاعد البرلمان وفيما بعد سوف تكون هذه النسبة شاملة لكل الهيئات، ان تكون المرأة متواجدة في جميع الهيئات بنسبة ٪15 كحد أعلى، نحن نعرف ظروفنا الاجتماعية، وقد لاتتمكن المرأة من تحقيق هذه النسبة منذ الوهلة الأولى،ولكن نسبة ٪15 تجعل الباب مفتوحاً والآفاق رحبة أمام المرأة لتصل إلى هذه النسبة، وهي في تقديري الشخصي نسبة حتى الآن لم تصل إليها أي دولة عربية.

وعن تقييمه لرفض أحزاب المشترك حضور الجلسة الحوارية التي دعا إليها الأخ الرئيس في مطلع هذا الشهر رمضان، أكد رئيس الدائرة السياسية بالمؤتمر أن هناك موقفان من أحزاب اللقاء المشترك الأول من اللقاء مع الرئيس واستجابة دعوته والثاني موقفها في رفض المبادرة.

وقال: "هناك موقفان للمشترك، الموقف الأول هو رفض الالتقاء مع رئيس الجمهورية بناء على دعوته، والموقف الثاني هو رفض المبادرة.. بالنسبة للموقف الأول فهو فعلا موقف سخيف، وغير مسئول ويشي بهدف مقاطعة التعامل مع الدولة، ثم أن العذر الذي قيل لتبرير عدم تلبيتهم لدعوة الأخ الرئيس كان عذراً أقبح من ذنب، إذ قالوا بأنه كان عندهم انطباع أن الدعوة كانت للقاء ودي، ثم عندما عرفوا إن اللقاء جدي لمناقشة قضايا هامة امتنعوا عن الحضور.. فبهذه الطريقة تظهر أحزاب اللقاء المشترك أنها غير جادة في التعامل مع قضايا الوطن".

وأضاف "أما فيما يتعلق برفض المبادرة فهذا من حقهم أن يرفضوا المبادرة دون ريب.. ولكن هذا الرفض لا يعني رفضاً للحوار.. بإمكانهم أن يحضروا في جلسات ولقاءات الحوار ويقولون رأيهم لماذا يرفضون المبادرة وما هو البديل لديهم، ولكن يبدو إن هناك شيئا من الغرور قد أصاب أحزاب اللقاء المشترك على اثر قيام بعض المسيرات والاعتصامات بشأن أوضاع المتقاعدين وظنوا في داخلهم أنهم قد ركبوا الموجة وأنهم قادرون على إحداث التغيير الذي يريدونه هم، و لا يريده الشعب وهذا مجرد وهم" ، مؤكداً أن بعض أحزاب المشترك يريد أن يتجاوز مسألة المتقاعدين إلى الإضرار بقضية الوحدة كما ظهر مؤخراً إن بعضهم يرفعون جهراً شعار الانفصال، وقال " هذه مسألة خطرة، لان الدعوة للانفصال بحد ذاتها هي دعوة للاقتتال.. هي فعلاً دعوة للحرب بين أبناء الشعب اليمني، ومن يدعو إلى مثل هذه الدعوة عليه أن يفهم أبعادها وان يكون مستعداً لتحمل عواقبها".

مناقشة التحضيرات لقمة

الاقتصادية والسياسية والأمنية لتفعيل التعاون المشترك في نتائج القمة الأخيرة التي عقدت في أديس أبابا وخصوصا في مجالات تسهيل التبادل التجاري وإنشاء مشاريع نقل وشركات ملاحية مشتركة . ومن المتوقع أن تستعرض اللجنة الفنية مشاريع اتفاقيات جديدة سيتم التوقيع عليها على هامش قمة الخرطوم ، فضلا عن تقييم جهود الدول الأعضاء فيما يتعلق بحل النزاعات الإقليمية وتحقيق التطور في عملية المصالحة الصومالية وإحلال السلام

أوقات الصلاة في عدن

إعداد/فضيلة العلامة الفلكي القاضي أحمد محسن الجوبي

	الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
	ث د س	ث د س	ث د س	ث د س	ث د س	ث د س
السبت 29 سبتمبر 2007 م	04:36:31	05:49:09	11:52:19	3:09:54	5:51:18	6:53:39
الأحد 30 سبتمبر 2007 م	04:36:32	05:49:10	11:51:59	3:09:43	5:50:37	6:52:58
الأثنين 1 أكتوبر 2007 م	04:36:33	05:49:12	11:51:39	3:09:32	5:49:57	6:52:18
الثلاثاء 2 أكتوبر 2007 م	04:36:34	05:49:13	11:51:20	3:09:21	5:49:16	6:51:39
الأربعاء 3 أكتوبر 2007 م	04:36:35	05:49:15	11:51:01	3:09:09	5:48:36	6:51:00
الخميس 4 أكتوبر 2007 م	04:36:37	05:49:17	11:50:42	3:08:58	5:47:57	6:50:21
الجمعة 5 أكتوبر 2007 م	04:36:38	05:49:20	11:50:24	3:08:46	5:47:17	6:49:43

فيما أبدت وزارة الكهرباء استعدادها لالغاء الاتفاق إن ثبت عدم قدرة الشركة على تنفيذ الدراسة والمشروع

هيئة مكافحة الفساد تطالب الحكومة تمكينها من دراسة اتفاق مشروع بناء محطات نووية للكهرباء

بقية من ص1

إرشادات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وان الكهرباء التي سيتم إنتاجها من هذه المحطات هي كهرباء منافسة اقتصاديا أي ارخص من الطاقة التي يتم إنتاجها حاليا في اليمن وبما يمكن الحكومة اليمنية من شرائها مشيرا إلى انه لولا توفر البنية التحتية للأمن والأمان النوويين في اليمن لما وافقت وكالة الطاقة الذرية على رغبتها في إنشاء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

ويذكر أن الشركة الأمريكية المستثمرة ستتولى الأمن والآمان داخ